# دور تطبيق الاستثمار التعليمي واثره في جذب التمويل الخارجي وزيادة فاعلية الموازنة لمؤسسات التعليم العالي

## (دراسة عملية في جامعة المثنى)

اسعد منصور القريشي[1] asaadswadia@gmail.com
حيدر عباس العطار[1] hayderabbas78@gmail.com
رشيد باني شنان[1] dr.rashidban@hotmail.com
[1]جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

**الخلاصة**

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مدى امكانية تطبيق الاستثمار التعليمي في جذب التمويل من خارج موازنة مؤسسات التعليم العالي من خلال الانتقال من الدعم المالي المركزي إلى المختلط ( جزء من الميزانية مستقلة جزئيا) حسب أنشطة التمويل. وكذلك تمكين الجامعات من الحصول على الحرية المالية النسبية في اكتساب وإنفاق الأموال وهذا أصبح من الاليات الجديدة المتبعة في دول العالم والذي سيكون الحل الامثل لتحقيق الرفاه المادي في الجامعات. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعداد قائمة الاستقصاء (استمارة الاستبيان) معدة إعداداً علمياً والمحكمة من قبل بعض اساتذة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنز حيث وزعت هذه الاستمارة على بعض العاملين في جامعة المثنى (مساعدي رئيس الجامعة وعمداء الكليات والاساتذة في كلية الادارة والاقتصاد ومديرو الاقسام العلمية والادارية في رئاسة الجامعة اضافة الى المحاسبين والمدققين في جامعة المثنى. تم توزيع (75) استمارة واسترجع منها (70) استمارة أي بمعدل 93%. تم إجراء التحليلات الاحصائية اللازمة لتحقيق فرضيات الدراسة، لذا توصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم وجود إطار منهجي ضمن سياسة الدولة المالية في تنظيم عملية الاستثمار وعدم كفاية مستوى التخطيط المالي في اعداد الموازنة العامة بالنسبة للتمويل الاستثماري مما سبب نقص التمويل المستمر لبرامج الاستثمار العام، لذا يوصي الباحثون الى العمل على التطوير والتغير في السياسة المالية للدولة وخاصة في مسالة الاستثمار واعداد خطة استراتيجية ضمن الموازنة العامة هدفها دعم عملية الاستثمار من انشاء صناديق استثمارية داخل جميع القطاعات الحكومية او صناديق ضمن الادارات المحلية للمحافظات لدعم الاستثمار هناك.

**الكلمات المفتاحية** : الاستثمار التعليمي ، التمويل ، الموازنة ، مؤسسات التعليم العالي.

# The Role of Applying Educational Investment and its Impact in Attracting External Funding and Increasing the Effectiveness of the Budget for Higher Education Institutions

Asaad Mansour Al-Quraishi[1] Haider Abbas Al-Attar[1] Dr. Rashid Bani Shannan[1]
[1]Al-Muthanna University / College of Administration and Economics

**Abstract**

The research aims to highlight the extent to which educational investment can be used to attract funding from outside the budget of higher education institutions through the transition from central to mixed financial support (part of the budget is partially independent) by funding activities. The acquisition and disbursement of funds became a new mechanism adopted in the countries of the world, which will be the best solution for the welfare of material in universities. In order to achieve the objectives of the study, the researchers used the descriptive analytical method by preparing the questionnaire list prepared scientifically by some professors of the Faculty of Management and Economics at Al-Muthanna University. This questionnaire was distributed to some employees at Al-Muthanna University In the

College of Management and Economics, the directors of the scientific and administrative departments at the university presidency, in addition to the accountants and auditors at the University of Muthanna. 75 forms were distributed and 70 samples were retrieved (93%). Statistical analyzes were conducted to achieve hypotheses to study, Therefore, the researchers reached a number of conclusions. The most important of which is the absence of a systematic framework within the state's financial policy to regulate the investment process and the insufficient level of financial planning in the preparation of the general budget for investment financing, which caused the lack of continuous funding for public investment programs. The financial policy of the state, especially in the issue of investment and the preparation of a strategic plan within the general budget to support the investment process from the establishment of investment funds within all government sectors or funds within the local administrations of the provinces to support investment there.

**Keywords:** Educational investment, finance, budget, higher education institutions

**المقدمة**

في السنوات القليلة الماضية تعرض نشاط الخدمات التعليمية والبحث العلمي والمتمثل في مؤسسات وزارة التعليم العالي الى مجموعة من المشاكل ، ومن اهم تلك المشاكل هي المشاكل المالية منها والتي ظهرت في ظل وجود عجز الموازنة العامة للدولة للأعوام 2015 ، 2016 ، 2017 وربما هذا العجز يستمر للسنوات القادمة ، ان مسالة الدعم المالي تعد من الأمور الحيوية والمهمة والتي تساعد على دفع عجلة التعليم نحو الافضل ومما يساهم في مواكبة التطور العلمي الحديث الموجود في دول العالم ، ان زيادة عدد الطلبة القادمين من الدراسة الاعدادية والتحاقهم بالجامعات والذي يصاحب ذلك عدم وجود الدعم المالي الكافي لتوفير الخدمات التعليمية اللازمة لهؤلاء الطلبة بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد مما سيؤدي ذلك الى انخفاض واضح في جودة التعليم العالي ، لهذا اصبح من الواجب على مؤسسات التعليم العالي البحث عن مصادر مالية اخرى من غير مصدره الوحيد والمتمثل في الموازنة العامة للدولة لتكون هذه المصادر الرافد المالي لها والذي يساهم في دعم الخدمات التعليمية وبالمستوى المخطط له من قبل ادارة الجامعات.

**المبحث الاول – منهجية البحث**

**اولا : مشكلة البحث**

تعاني اغلب الوحدات الاقتصادية بشكل عام والجامعات العراقية بشكل خاص من نقص واضح ومؤثر على تحقيق اهدافها التي تطمح الى تحقيقها بسبب عدم تغطية الموازنة العامة لجميع انشطتها واقتصرها بشكل رئيسي على الرواتب وبعض المصاريف الضرورية، ونتيجة على ما تقدم نجد احتياج هذه المؤسسات الى العمل على ايجاد مصادر تمويل جديدة لسد النقص الحاصل بالتخصيصات المالية التي تأتي عن طريق الحكومة المركزية وان افضل الطرق لسد ذلك النقص هو فتح افاق الاستثمار داخل المؤسسات التعليمية والذي بدوره سوف يوفر السيولة النقدية اللازمة التي تساعد على تحقيق الاهداف .

**ثانيا : اهمية البحث**

1- تحديد القيمة الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع ، ولإجراء دراسة حول مستوى الحالة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي.

2- اكتشاف أسباب ومعوقات التنمية الاقتصادية في مؤسسات التعليم العالي ، وايضاح نموذج الية التمويل في مؤسسات التعليم العالي .

3- التحقيق في العوامل الرئيسية التي تساعد على جذب الأموال من خارج الموازنة لمؤسسات التعليم العالي في ظل الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد من خلال فتح افاق الاستثمار في تلك المؤسسات .

**ثالثا : أهداف البحث**

والهدف الرئيسي للبحث هو :

1- اجراء تغييرات جذرية في نظام التمويل لمؤسسات التعليم العالي .

2- الانتقال من الدعم المالي المركزي إلى المختلط ( جزء من الميزانية مستقلة جزئيا) حسب أنشطة التمويل .

3- تمكين الجامعات من الحصول على الحرية المالية النسبية في اكتساب وإنفاق الأموال وهذا أصبح من الاليات الجديدة المتبعة في دول العالم والذي سيكون الحل الامثل لتحقيق الرفاه المادي في الجامعات.

**رابعا :فرضيات البحث**

يستند البحث الى فريضتين رئيستين هما:-

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وتأثير بين الاستثمار التعليمي وجذب التمويل الخارجي.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وتأثير بين الاستثمار التعليمي ورفع اداء الموازنة العامة .

**خامسا :- عينة البحث**

تم اختيار عينة البحث من :

1- القيادات الادارية العليا والمتمثلة بالسادة مساعدي رئيس الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الاقسام في رئاسة الجامعة .

2- الاساتذة الأكاديميين في كلية الادارة والاقتصاد ولأقسام المحاسبة ،الادارة والعلوم المالية والمصرفية .

3- المحاسبين والمدققين في رئاسة الجامعة والكليات التابعة لها .

**سادسا :- اسلوب البحث**

1- الاسلوب الوصفي : وهو المتمثل بمراجعة الدوريات من الاطاريح والرسائل والكتب .

2- الاسلوب الاستقرائي :يتم اعداد استبانة معده اعداد علمي رصين بما يتوافق مع متطلبات هذه الدراسة .

## المبحث الثاني – الجانب النظري

## الاطار النظري للاستثمار والتمويل

**اولا : مفهوم وتعريف الاستثمار:**

يشمل الجانب اللغوي و الاصطلاحي أولا لغة : الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن ،وعلى العموم فان هذه الاطلاقات هي أهم معاني لفظ "الثمر"، لكن الأصل فيه عند إطلاقه مجردا :هو حمل الشجر ،أما إطلاقه على المال فان ذلك من باب المجاز وليس الحقيقة ، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه.[20]

ثانيا اصطلاحا الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة . [21]

بالرغم من اختلاف وجهات النظر في تحديد مفهوم الاستثمار الا ان كل هذه المفاهيم تشترك في جانب واحد والمتمثل ضرورة تحقيق منفعة مباشرة مستقبلية من ذلك الاستثمار، حيث ربط المفهوم الاقتصادي بضرورة المساهمة في تكوين رأس المال ، بينما ربطه المفهوم المحاسبي بضرورة تحقيق العائد خلال فترة طويلة ،واما المفهوم المالي فقد اعتبره أي نفقة مالية يمكن ان يتولد منها عائد في المستقبل استثماراً. [26]

يرى الباحثون أن مفهوم الاستثمار يعني التضحية بالمنافع والتي يتوقع منها ان تقوم بإشباع الاستهلاك

من أجل الحصول على منافع مستقبلية اكثر واكبر وكذلك الحصول على استهلاك مستقبلي أكبر من السابق مما يؤدي الى الحصول على الارباح اكثر مما كان من الإمكان الحصول عليه في الوقت الحاضر .

لقد تم تعريف الاستثمار على أنه إنفاق رأسمالي لإنشاء المشروعات الجديدة أو استكمال المشروعات القائمة أو تحديث أصول متقادمة بما في ذلك كل إضافة للهياكل الأساسية للاقتصاد".[5].

و قد عرف(صالحي) الاستثمار بانه : " الاستثمار مهما كان خاصا فرديا أو مؤسساتيا، عاما أو حكوميا، محليا أم أجنبيا، داخليا أم خارجيا...الخ. فهو في نهاية الأمر الإضافة الحقيقية إلى الأصول المادية والمعرفية والمعنوية، والمتمثل في الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي الذي يمتلكه المجتمع في فترة زمنية محددة خلال ظروف مكانية معينة.[6] اما (ميلودي) فقد عرف الاستثمار هو عملية يتم من خلالها تشغيل اموال مختلفة المصادر في مختلف المجالات لفترة معينة من اجل تحقيق وعوائد ومكاسب ، هذه العوائد تتمثل بالأرباح بالنسبة للمشاريع الخاصة والنمو الاقتصادي والاجتماعي وحل المشاكل والازمات التي تفترضه بالنسبة للاستثمار الاجتماعي.[23]

من خلال التعاريف السابقة لذا يرى الباحثون يمكن ان يعرف الاستثمار (هو الاستغلال الامثل للموارد اذ كانت مالية او اصول يمكن من خلالها خلق موارد جديدة ذات ارباح نقدية او منفعة اقتصادية كتوفير فرص عمل وغيرها ولفترات طويلة اكثر مما كانت عليه قبل ذلك ) .

**ثانيا : أهمية وخصائص الاستثمار**

يمكن معرفة اهمية الاستثمار من خلال ما يلي :- [7]

1. زيادة الدخل القومي/ وذلك من خلال عملية الاستثمار.
2. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3. إيجاد فرص عمل وذلك لو رجل إعمال قام بإنشاء مشاريع معينة أو قام بإنشاء شركات معينة داخل البلد فأنها سوف تشجع من عملية التوظيف وبالتالي بناء هذا البلد والتنمية الاجتماعية لهذا البلد سوف تزدهر، دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس المجال.

اما خصائص الاستثمار يتميز بمجوعة من المميزات المشتركة والخصائص العامة ، فيمكن تحديدها بالنقاط الاتية :-[26]

1- يعد الاستثمار عملية اقتصادية فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف الى تحقيق عوائد اقتصادية.
2- يتعلق الاستثمار بتوجيه الاصول الرأسمالية بمختلف اشكالها المادية ، البشرية والمعلوماتية واعتماداً على ذلك فأن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ، ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى ابعاد تأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع .
3- وجود قيم حالية يتم التضحية بها .
4- وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية الى حين الحصول على العوائد المستقبلية .
5- ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظراً لعدم التأكد لتحقق العائد في المستقبل .

**ثالثاً:- أهداف الاستثمار**

يسعى الاستثمار الى تحقيق مجموعة من الاهداف وهي:- [25]

1- توفير الحماية للمال عند انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم ، حيث ان هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق ارباح رأسمالية وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر .
2- المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية فيكون الهدف من الاستثمار هو

تحقيق العوائد المقبولة بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال .

3- الوصول الى اكبر قيمة من الدخل الجاري ، حيث يركز المستثمرين على الاستثمارات التي تحقق لهم اكبر العوائد المالية دون الاهتمام باي اعتبارات اخرى مثل نسبة المخاطرة .

4- توفير الحماية للدخل من الضرائب حيث يسعى الاستثمار الى افادة المستثمرين من مزايا الضرائب والناتجة عن التشريعات المطبقة .

5- الوصول الى اكبر نمو من الثروة ويهتم بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في السوق المالي حيث يحرصون على اختيار استثمارات مرتفعة المخاطر ويقبلون كافة الاشياء المترتبة على اختياراتهم .

6- تأمين المستقبل وهي الاستثمارات المرتبطة بالأفراد الذين وصلوا الى سن التقاعد حيث يكون هدف الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل من خلال استثمار المال في شراء الاوراق المالية التي تقدم عوائد متوسطة مع اقل درجة من المخاطرة.

**رابعاً:- أنواع الاستثمار**

ان المعايير التي استخدمها الاقتصاديين للعمل على ايجاد تصنيف يختص بالاستثمار لكون تعدد الاستثمارات التي اوجدت من خلال الطبيعة الجغرافية او الموارد البشرية والتركيبة الاجتماعية ، و فيما يلي البعض من هذه التصنيفات :

**حسب نوعية الاستثمار:** يمكن من خلال هذا التصنيف ان نميز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لما يأتي وهي:[9]

ا - استثمارات اقتصادية تهدف مباشرة إنتاج سلع أو خدمات تخصص للاستهلاك أو للاستثمار كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية ...الخ.

ب - استثمارات اجتماعية تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية...الخ.

ج - استثمارات إدارية تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، و ذلك كمرفق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.

د - استثمارات في الموارد البشرية تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في برامج تدريب المواطنين و المدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية .

**2- حسب أداة الاستثمار:** تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى الاتي : [9]

ا - **الاستثمارات الحقيقية أو المادية:** و تسمى أيضا باستثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية. و " يعتبر الاستثمار حقيقيا ... متى وّفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب.

**ب - الاستثمارات المالية:** و هي " شراء تكوين رأسمالي موجود. و هذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة ايداع أو إذن خزينة) تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد و بالحقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة."

**ج - الاستثمارات المعنوية:** فالاستثمارات الحقيقية أو المادية أو العينية و تدعى أحيانا الاقتصادية لها كيان مادي ملموس و ذات صلة بالطبيعة و بالبيئة.

**3- حسب معيار التعدد و عدم التعدد :** ويقصد بالتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي والمالي لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما: [11] [12]

1 - استثمار متعدد: و يسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت.

2 – استثمار غير متعدد (وحيد): "و هو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي.

**رابعا– حسب معيار القائم بالاستثمار.**

يعتمد هذا التصنيف على شخصية المستثمر إن كانت شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية لهذا تصنف الاستثمارات: [11] [12]

1 – الاستثمارات المؤسسية: و هي الاستثمارات التي تنفذ من طرف أشخاص اعتباريين (مؤسسات، هيئات) و ليس طبيعيين، أي استثمارات المؤسسات بكل أنواعها في مختلف مجالات الاستثمار و باستخدام مختلف أدوات الاستثمار المادية و المالية.

2 – الاستثمارات الشخصية: و هي تلك التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات. بغض النظر عن أدوات الاستثمار التي يستخدمها إن كانت مالية كالأسهم و السندات، أو مادية كالعقارات و غيرها.

**خامسا– حسب معيار ملكية الاستثمار:**

و نقصد بمعيار الملكية إن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى ويصنف الى الاتي : [11] [12]

1– الاستثمار الخاص: و هو ما يقوم به " شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة.

2 – الاستثمار العمومي: و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية.

3 – الاستثمار المختلط: و هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة و مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص وطرف عمومي.

**سادسا– حسب المعيار الجغرافي.**

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى :[11] [9]

1 – الاستثمارات الداخلية: هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، و عن جنسية المستثمر، وطني مقيم أو أجنبي.

2 – الاستثمارات الخارجية: هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما.

3 – الاستثمار في المناطق الحرة: و هو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و تقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة .

**سابعا– حسب معيار الجنسية:** و نميز هنا بين نوعين من الاستثمارات هما: [11]

1 – الاستثمارات الوطنية: هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم (الاستثمار المحلي)، و استثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر).

2 – الاستثمارات الأجنبية: و هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات.

**الاستثمار في مجال التعليم العالي :**

يرى الباحثون ان هذا النوع من الاستثمار يعد من الانواع الحديثة للاستثمارات لما له من الأهمية البالغة في رفع المستوى المالي والعلمي على حدا سواء ، ففي

الدول المتقدمة يتم وضع هكذا نوع من الاستثمار ضمن سياستها وخطتها حيث تقوم هذه الدول بتخصيص المبالغ المطلوبة واللازمة وايضا الامكانات المادية التي تساعد في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع ، ولفهم المعنى الأصلي لتعريف كلمة "الاستثمار" والتي تعني الاستثمار في رأس المال المادي وغير المادي من أجل تحقيق الربح ، من خلال خلق وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج او اضافة منتوج معين يدخل في احتياجات الانسان او تقديم خدمة معينة من الخدمات التي يحتاجها الانسان ضمن حياته والتي تسمح من خلالها الاستثمار في جميع تلك المجالات ، ومما تقدم يرى الباحث ان هناك مجموعة من الخيارات التي بالإمكان ان تدخل مجال الاستثمار ضمن المؤسسات التعليمية وكالاتي :

1- **الاستثمار التعليمي ( الطبي )** : هو الاستثمار في الكليات ذات التخصص الطبي ، أن بإمكان تلك الكليات ان تفعل الاستثمار من خلال تقديم الخدمات والاستشارات الطبية للأفراد وبمقابل اجور مادية ويتم ذلك عن طريق فتح مستشفيات او عيادات خاصة تابعة لها .

2- **الاستثمار التعليمي ( الابتكاري )** :هو الاستثمار من خلال تشجيع الباحثين العاملين داخل المراكز البحثية العمل على تطوير البحث العلمي وبالأخص البحوث التي تمس حياة الانسان من قبيل البحوث الغذائية والدوائية وغيرها من الاحتياجات الضرورية للإنسان وكذلك المشاريع البحثية ذات الطابع الاستهلاكي والتي تدخل ضمن متطلبات الحياة والتي تخص الانسان من خلال البحوث الابتكارية واختيار الأفكار الحديثة وتحديد نوع الأعمال والجمهور المستهدف لجذب المستثمرين في تلك الابحاث.

3- **الاستثمار التعليمي ( البيطرية و الزراعية )** : هو الاستثمار في الكليات البيطرية والزراعية ، ان تلك الكليات بإمكانها فتح عيادات بيطرية لمعالجة الحالات الخاصة بالحيوانات وابتكار اللقاحات الخاصة بالحيوانات وكذلك الكليات الزراعية من خلال انشاء المزارع والحقول ذات الانتاج الزراعي ذو الجودة العالية وبأشراف كوادرها وايضا حقول الانتاج الحيواني من الاسماك والدواجن وغيرها .

4- **الاستثمار التعليمي ( الرياضي )** : هو الاستثمار في الكليات الرياضية ، حيث يمكن للكليات الرياضية الاستثمار من خلال فتح الملاعب والقاعات الرياضية كلا باختصاصه ، وكذلك احواض السباحة ومراكز للرشاقة وكمال الاجسام وغيرها وبمقابل اجور تستوفى من المستفيدين وايضا اقامة الدورات التدريبية للمدربين وغيرهم .

5- **الاستثمار التعليمي ( التجاري )** : هو الاستثمار التجاري ، أي الاستثمارات ذات الطابع التجاري كأنشاء مطبعة لطباعة الكتب والمجلات ، وافتتاح قاعات للمؤتمرات والاحتفالات قابلة للتأجير ، وفتح اسواق لتوفير المستلزمات الطبية والمختبرية والتعليمية ، وكذلك فتح اسواق لتوفير المستلزمات الاستهلاكية للعاملين في الجامعة من اساتذة وموظفين بدلا من شرائها من السوق الخارجي .

ان جميع هذه الخيارات في مجال الاستثمار داخل الجامعات تحتاج الى رؤوس اموال كافية للقيام بها ، وبما ان الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز مالي فيمكن ان يتم بالاستعانة والاعتماد على القطاع الخاص لإنجاز هذه المشاريع وضمن الية الاستثمار المتبعة داخل البلد لذا يرى الباحث ان من الافضل فتح باب الاستثمار داخل جميع مؤسسات التعليم العالي .

**ثانيا : التمويل**

**اولا :مفهوم وتعريف التمويل:**

تمثل عملية التمويل الشريان الحيوي و القلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال الازمة للقيام بعملية الاستثمار و تحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام ، فقد

ظهر التمويل و تطور بشكل ملحوظ، وكان ضروريا التغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، ما يدفع بالمستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن مصادر متعددة ومتنوعة ومن هنا نستنتج أن لكلمة التمويل مفهومين: فمن حيث النظرة الضيقة: تعني كلمة تمويل مجموع و سائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار بالعمل اما النظرة الواسعة تعني كلمة التمويل هو توفير الدعم المالي اللازم لخلق فرص عمل واستثمارات جديدة لتساعد على رفع مستوى الاقتصاد الى ارقى المراتب .

**ثانيا : تعريف التمويل :**

وقد تعددت تعاريف التمويل ومنها :

لذا قد عرف التمويل على أنه" البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة [1]،كما عرف ايضا إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات ، أو هو عبارة عنها لبحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية[2]،كما عرفه (عطية) هو توفير الموارد المالية اللازمة لأنشاء المشروعات الاستثمارية وتطويرها وذلك وقت الحاجة اليها ، اذ انه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات.[24]

لذا يرى الباحثون من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الدعم اللازم من الأموال للنهوض بواقع العمل في المؤسسة من خلال المشاريع الاقتصادية الحديثة والتي تستطيع من خلالها مواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد الحديث وتكون انواع التمويل إما داخليا أو خارجيا.

**ثالثا : أهمية التمويل:**

ان لعملية التمويل الاهمية البالغة في ديمومة العمل داخل المؤسسة لذا يمكن استخلاص أهمية التمويل فيما يلي : [2]

1 – يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

2 – تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

3 – يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.

4 – يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

5 – المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

لذا يعتبر التمويل من اهم المهام التي تقع على عاتق الادارة العليا للمؤسسة لأنه من القرارات الأساسية أن تعني بها ادارة المؤسسة من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة وكذلك الدراسة المستفيضة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أفضلها واكثرها ملائمة مع النشاط الرئيسي للمؤسسة مما يتناسب ويحقق أكبر ارباح وبأقل تكلفة ومما يساعد على بلوغ الأهداف .

**رابعا :أشكال التمويل :**

**هناك عدة أشكال لتمويل و التي نذكر منها:**[13][14]

**أولاً – التمويل المباشر:** هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية).

أ– **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع

العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في:

1- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.
2- إصدار سندات.
3- الائتمان التجاري.
4- التمويل الذاتي.
5- تسهيلات الاعتماد

ب- **الحكومـــة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد

**ثانياً – التمويل غير المباشر:** يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

و يمكن تصنيف التمويل التي يحصل عليه البلد إلى نوعين من المصادر وهما الداخلية (التمويل المحلي) والخارجية( التمويل الدولي):

1- **مصادر التمويل الداخلية (المحلية):** يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشر ة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها ) و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.
2- **المصادر الخارجية للتمويل :** تسلك الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل المذكورة سابقا للموجهة الطلب المحلي، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الرئيسة هي:

أ- **حصيلة الصادرات:** تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى البلد، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وكذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يشجع المستثمرين على زيادة استثمارهم وبالتالي يتم انتعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المصدر في الدول النامية يشكل معضلة أساسية وذلك لأسباب التالية:

1 - انخفاض قيمة الصادرات السلعية ويعود ذلك لأسباب عدة منها : ضعف الإنتاج المحلي ، زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، زيادة إجراءات الحماية الجديدة ، الثورة العلمية والتكنولوجية، ارتفاع أسعار السلع المصنعة.

1- ضعف الصادرات غير المنظورة ،وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، حيث تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة.

**ب – الاستثمارات الأجنبية:** وهي إحدى مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعامي منها ، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكلة القروض الخارجية من جانبين مهمين هما: الجانب المالي والجانب التنموي وتصنف الاستثمارات الأجنبية إلى صنفين رئيسين هما:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر : وهي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لتثيب فيها مما يجعل لهم حق الإدارة، وغلبا ما تتجه هذه الشركات نحو الزراعة والصناعة والمناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية.

2- الاستثمار الأجنبي غير مباشر: وتتضمن القروض أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية

المضيفة من قبل أجانب، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب أي إشراف.

لذا يرى الباحثون ان الالية لتفعيل السياسة الاستثمارية للدولة في المرحلة الراهنة والذي يعتبر شرط أساسي للانتقال إلى النمو المستدام في الاقتصاد العراقي من خلال العمل على تنويع اشكال وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية، ان أهم عوامل نجاح السياسة الاستثمارية للدولة هي تعزيز الدعم المالي الكافي للعمل على خلق البيئة التي تشجع الاستثمار في جميع القطاعات والمناطق، ومن المشاكل التي تواجه الاستثمار هي مسالة التمويل اي توفير رؤوس الاموال الكافية لدعم الاستثمار ، لذا نجد ان السبب الرئيسي هو غياب السياسة المالية الواضحة من حيث الاهداف والبرامج داخل الموازنة العامة للدولة . وهنا يرى الباحثون ان تلك الاسباب يمكن ايضاحها وكالاتي :

1- عدم وجود إطار منهجي ضمن سياسة الدولة المالية في تنظيم عملية الاستثمار .
2- عدم كفاية مستوى التخطيط المالي في اعداد الموازنة العامة بالنسبة للتمويل الاستثماري مما سبب نقص التمويل المستمر لبرامج الاستثمار العام.
3- العجز المالي المستمر والمتراكم الموجود في الموازنة العامة للدولة من قلة الايرادات وزيادة الانفاق مما ادى الى ضعف او انعدام الاستثمار .
4- سوء اعداد القوانين والتعليمات والتي تنظم الية وعملية الاستثمار وكذلك زيادة التعقيد في طريقة التعامل ما بين القطاعين العام والخاص .

ولأجل السعي على احداث تغير جذري ضمن الموازنة العامة للدولة والذي يساهم هذا التغير في تقليل الانفاق وزيادة الايراد انه يجب العمل على تفعيل الاستثمار لذا يرى الباحثون ان هناك بعض الخطوات والاجراءات التي تسهل ذلك وكالاتي :

1- العمل على التطوير والتغير في السياسة المالية للدولة وخاصة في مسالة الاستثمار .
2- اعداد خطة استراتيجية ضمن الموازنة العامة هدفها دعم عملية الاستثمار من انشاء صناديق استثمارية داخل جميع القطاعات الحكومية او صناديق ضمن الادارات المحلية للمحافظات لدعم الاستثمار هناك .
3- اعداد القوانين والتعليمات التي تسهل عملية الاستثمار وازالة جميع انواع التعقيد ما بين القطاعيين العام والخاص .
4- حث البنوك على توفير جزء من ارصدتها للدخول ضمن عملية الاستثمار من خلال فتح باب الاقراض للمشاريع الاستثمارية .
5- توفير البيئة المناسبة والخصبة لجذب المستثمرين من القطاع الخاص للدخول في جميع تشكيلات القطاع الحكومي .

## المبحث الثالث

## الاطار المفاهيمي للموازنة

### اولا : مفهوم وتعريف الموازنة العامة :

الموازنة العامة للدولة عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام ، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية ، أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية عينها وهي تحدد عادة بسنة من الزمن " [17] ،فقد تم تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة ، غالبا سنة ، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية " [18] ، وعرفها (سلوم والمهايني ) بانها مجموعة من الاهداف والبرامج المعبر عنها بالارقام والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة باقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها

بحجم كلفة كل هدف او برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها[18]، وكذلك عرفها (عبد عليوي ) بانها تحتوي على تقديرات تتعلق بفترة مقبلة وقد تحقق هذه التقديرات او لا تحقق في حين ان الحساب الختامي للموازنة ما هو الا بيان النفقات والايرادات التي تحقق فعلاً وتختلف الموازنة العامة كذلك عن الحسابات القومية التي تتحدث عن التقديرات الكمية المتوقعة لمجمل النشاط الاقتصادي في مجموعها الخاص والعام.[15]

**ثانياً: أهمية الموازنة العامة للدولة**

للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبّر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية. ان للموازنة العامة للدولة – العنصر القيادي للنظام المالي والاقتصادي وادارة العلاقات والارتباطات المالية الخاصة بالدولة مع الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين لذا يرى الباحث ان نبين هذه الاهمية وكالاتي : [8]

الاشراف على عملية توزيع الدخل القومي والتي من الضروري أن تكون الدولة (ممثلة من قبل السلطات المختصة) وهي المسؤولة عنها .

1- الادارة المالية لجميع قطاعات الدولة مما يوفر الانسيابية والمرونة بالتنفيذ من خلال تبويب النفقات والعمل على توفير المنافذ الخاصة بالإيرادات وضمن خطة موضوعة ومدروسة .
2- التشريعات المالية المصاحبة لإعدادها والتي هدفها تسهيل عملية التنفيذ .
3- الرقابة الكاملة على الدخل القومي من عملية الهدر والضياع والسرقة .

**ثالثا: خصائص الموازنة العامة للدولة :**[15][16]

1.الميزانية تقديرية احتمالية – أي إنها تقديرات للمستقبل ال يمكن الجزم في إمكانية حصولها من عدمه، كذلك مطلوب توخي الدقة في تقديراتها إلى أقصى درجة ممكنة .

2 .الموازنة مقيدة بحد ذاتها فالموازنة في نفقاتها وإيراداتها يجب أن توضع لمدة معينة وان تكون هذه المدة واحدة في كال الفئتين وقد جرى أن تكون المدة سنة كاملة في معظم دول العالم .

3 .الموافقة على الميزانية : أي إن أعداد الموازنة من قبل الحكومة ال يكسبها الصفة الرسمية إلا بعد تصديق البرلمان عليها والسماح للحكومة بتطبيقها والعمل بها وفق القانون .

**رابعا: المبادئ التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة:** [18]

**1 – مبدأ وحدة الموازنة :**

النفقات والايرادات المتوقعة خلال عام مقبل ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها ومن خصائص هذا المبدأ.

أ– سهولة الوقوف على حقيقة المركز المالي للدولة حث الدولة حساب واحدة .

ب– يحول دون تلاعب الجهاز الحكومي في ماهية الإنفاق والاعتماد .

ج– الكشف عن إساءة استعمال النفقات العامة وعن التبذير في إنفاقها .

د– يؤدي إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي .

ـ – يساعد على إيجاد نظام محاسبي موحد للحسابات الحكومية .

و– يدعم أسلوب التخطيط لان الموازنة ما هي إلا الوجوه المالي للخطة الاقتصادية وهناك استثناءات من مبدأ وحدة الموازنة وأهميتها .

**2– مبدأ سنوية الموازنة :**

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة حتى الآن فقد توضح في تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها تعبر عن مدة زمنية محددة تكون سنة واحدة حيث تعتبر مدة

السنة أفضل فترة تغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإنفاق العام وعلى الموارد العامة اضافةً إلى إن هذه المدة تعطي فرصة لإجراء مقارنات الإيرادات وأوجوه الإنفاق بين سنة وأخرى الأمر الذي يساعد على رسم سياسة الدولة التخطيطية والاقتصادية والمالية وهناك مبررات عدة أسباب للعمل بهذا المبدأ منها .

**2- مبدأ شمولية الموازنة :**

بموجب هذا المبدأ يقتضي أن تتضمن الموازنة العامة للدولة على كافة التخصيصات النفقات العامة وتخصيصات الإيرادات العامة بصورة إجمالية أي إن وحدات الدولة المكلفة بجباية الإيرادات العامة ليس لها الحق في تنزيل العامة منها أي عدم إجراء مقاصة بينهما أي عدم جواز تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة وهذا يستلزم تجميع كافة الإيرادات في صندوق الدولة لمواجهة نفقات وحدات الدولة المختلفة حسب ما مقرر لها من اعتمادات بموجب قانون الموازنة العامة .

**3- مبدأ توازن الموازنة :**

يقصد بهذا المبدأ أن يتساوى جانب الإيرادات المتوقعة مع جانب النفقات المتوقعة أي إن مجموع الإيرادات يجب أن لا يزيد عن النفقات فيحقق فائضاً وان مجموع النفقات يجب أن لا يزيد عن الإيرادات فتحقق عجزا حيث إن هذا المبدأ يتلاءم مع الفكر التقليدي وفروضه القائمة على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وان الاقتصاد يحقق توازن أوتوماتيكي .

**خامسا : دورة إعداد الموازنة العامة للدولة.**

**اولا : اعداد وتحضير الموازنة العامة :**

• خطوات إعداد وتحضير الموازنة :- [1]

أن معظم العمليات في مختلف الدول تتشابه فيما يخص من خطوات أعداد وتحضير الموازنة وتكون العمليات سلسلة من الخطوات لإعداد الموازنة العامة للدولة وهي كالتالي :

1- أن تقوم السلطة العليا المسئولة عن تحديد الإجراءات الخاصة بالتنظيم المالية في الدولة ، وهي في الغالب وزارة المالية ، بإصدار تعميم خاص إلى جميع الجهات الحكومية لتخبرها فيه بقرب انتهاء السنة المالية ، وببدء الفترة الزمنية التي يجب أن تعد مشروعات الميزانية خلالها .

2- تقوم الوزارات والجهات الأخرى بالتعميم على إداراتها ووحداتها المختلفة وتزويدها بالنماذج المقدمة من وزارة المالية ثم مطالبتها بتقديم توقعاتها عن نشاطاتها وأعمالها للسنة المالية القادمة . وتقديم مقترحاتها بخصوص إعداد الموازنة الخاصة بها ، ثم بعد المشاورات ووضع المشروع النهائي للموازنة هذه الجهة ، وتقديمها إلى وزارة المالية .

3- تتسلم وزارة المالية أو اللجنة العليا للموازنة مقترحات الجهات الحكومية المختلفة ثم تبدأ بالتحاور والتشاور والمناقشة مع الجهات صاحبة العلاقة وذلك بهدف تعديل هذه المشاريع والوصول حولها إلى مواقف نهائية ، ثم بعد دراسة المشروع ترفع من قبل وزير المالية بعد ذلك إلى مجلس الوزراء .

4- يستلم مجلس الوزراء أو السلطة التنفيذية مشروع الموازنة ثم يبدأ بدراسته ومناقشته بعناية مع وزير المالية وإجراء أية تعديلات يراها مناسبة ، ومن ثم يتم وضع الموازنة في صورتها شبه النهائية ، حيث يتم رفع المشروع العام للموازنة إلى السلطة السياسية العليا (( السلطة التشريعية )) للمناقشة النهائية والمصادقة . ومن اجل أن تكون الموازنة العامة شاملة قدر الإمكان ، يتطلب منها أن تتضمن جميع العلميات المالية التي تقوم بها الدولة بما فيها الإعانات من الأجهزة الحكومية والهيئات العامة المختلفة ، وتلك المخصصة إليها من الموازنة ، بحيث تدرج هذه العمليات بصورة إجمالية ، ينعكس من خلالها حجمها الحقيقي الكامل ، ولتؤمن وضوح الصورة في إعداد الموازنة وتحضيرها أيضا .

**ثانيا : المصادقة على الموازنة العامة :-**

• مصادقة السلطة التشريعية :

" تختلف مرحلة التصديق على الموازنة عن مرحلة التحضير والإعداد ، بالنظر لطرحها أمام السلطة التي تملك حق التصديق على الموازنة . وفي الوقت الذي كانت تحيطها السرية خلال فترة إعدادها من قبل السلطة التنفيذية فان طرحها لمرحلة التصديق يجعلها عرضة أكثر للمناقشة وتأثر كل من له مصلحة في تعديلها .

## المبحث الرابع

## مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يسلط هذا المبحث الضوء على عرض النتائج للتحليلات الإحصائية التي استطاع الباحثان التوصل اليها من خلال أداة الاستبانة التي تم إعدادها وفقاً للمتغيرات الدراسة ، حيث تم توزيع (75) تم استرجاع منها (70) استبانة أي ما يقارب نسبة 93% على بعض العاملين في جامعة المثنى، والجدول رقم (1) يبين عملية توزيع الاستمارات على عينة البحث.

**جدول (1)** عينة البحث وعدد الاستمارات الموزعة

| ت | عينة البحث | عدد الاستمارات الموزعة | عدد الاستمارات المرجعة | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| **1** | مساعدي رئيس الجامعة | 2 | 2 | %100 |
| **2** | عمداء الكليات | 14 | 12 | %86 |
| **3** | مدراء الاقسام | 8 | 7 | %88 |
| **4** | الاساتذة الجامعيين | 16 | 14 | %88 |
| **5** | المحاسبين والمدققين | 35 | 35 | %100 |
| **6** | المجموع النهائي | 75 | 70 | %93 |

1- **وصف عينة الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في جامعة المثنى والبالغ عددهم 70 فرداً وقد تم تطبيق الدراسة على الأفراد عينة البحث ، ولكي يتم التعرف على مجتمع الدراسة يتعين التعرف على خصائص أفراده، ومن هذه الخصائص :-

أ- سنوات الخدمة الوظيفية

**جدول (2)** خصائص مجتمع الدراسة وفقا لسنوات الخدمة

| سنوات الخدمة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اقل من 5 سنوات | 10 | %14,5 |
| من 6 الى 10 سنوات | 28 | %40 |
| من 11 الى 20 سنة | 22 | %31 |
| اكثر من 20 سنة | 10 | %14,5 |
| المجموع | 70 | %100 |

ب- المؤهل العلمي

**جدول (3)** خصائص العينة وفقا للمؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اعدادية | - | |
| دبلوم | - | |
| بكالوريوس | 33 | %47 |
| ماجستير او ما يعادلها دبلوم عالي | 12 | %17 |
| دكتوراه | 25 | %36 |
| المجموع | 70 | %100 |

ج- التخصص العملي

**جدول (4)** خصائص العينة وفقاً التخصيص العلمي

| التخصص | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسبة | 36 | %51 |
| الادارة | 8 | %11 |
| الاقتصاد | 6 | %9 |
| المالية والمصرفية | - | %0 |
| التخصصات الاخرى | 20 | %29 |
| المجموع | 70 | %100 |

د- الجنس

**جدول (5)** نوع الجنس

| نوع الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 48 | %69 |
| انثى | 22 | %31 |
| المجموع | 70 | %100 |

**1- <u>اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة</u>**

تم استخدام طريقة الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وكما موضح في الجدول رقم (6) ان معاملات الثبات تتراوح بين (0.685-0.792) مما يدل على ان معاملات الثبات ثابتة لمحاور الاستبيان .

**جدول (6)** معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

| المحور | عنوان المحور | عدد الفقرات | معامل الفا كرونباخ للثبات |
|---|---|---|---|
| الاول | الاستثمار التعليمي | 11 | 0,685 |
| الثاني | التمويل | 10 | 0,774 |
| الثالث | رفع اداء الموازنة | 12 | 0,792 |
| | جميع المحاور | 33 | 0,750 |

**2- صدق وثبات الاستبيان**

**أ- صدق الاستبيان**

عرض الباحثون الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين وهم من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإدارة و الاقتصاد في اقسام (المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية ) جامعة المثنى ،وقد تم الاستجابة إلى أراء الأساتذة وعلية تم حذف وتعديل فقرات الاستبيان وبذلك تم الخروج بصيغة الاستبيان النهائية .

**ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة و البالغة 70 مفردة وكذلك حساب معامل الارتباط بين كل تلك الفقرات .

**اولاً:- المحور الاول( الاستثمار التعليمي)**

اذ يتضمن الجدول (7) نتائج اجابات افراد العينة حول مدى قبول او رفض افراد عينة الدراسة لفقرات المحور الاول وذلك باستخدام اختبار t للعينة .

**جدول رقم (7)** اختبار One-Sample Test

| ت | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يعد الاستثمار الإضافة الحقيقية إلى الأصول المادية لأي وحدة اقتصادية | 3.5465 | 1.02674 | 32.534 | .000 |
| 2 | يساهم الاستثمار التعليمي من إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال إتاحة مشاريع استثمارية داخل الوحدة الاقتصادية . | 3.4663 | 0.98737 | 27.022 | .000 |
| 3 | يدعم الاستثمار التعليمي الوحدة الاقتصادية في الاستغلال الأمثل للموارد المالية. | 3.5444 | .97865 | 28.876 | .000 |
| 4 | يحقق الاستثمار التعليمي عائد مناسب يساعد على استمرارية الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المرغوب تحقيقها . | 3.7322 | .92312 | 31.651 | .000 |
| 5 | يحافظ الاستثمار التعليمي على قيمة الأصول الحقيقية للوحدة الاقتصادية ( المؤسسات التعليمية ) . | 3.9743 | .93131 | 32.087 | .000 |
| 6 | يساهم الاستثمار التعليمي على استمرارية الحصول على الدخول المختلفة والعمل على زيادتها في الوحدات الاقتصادية ( المؤسسات التعليمية ) . | 3.6734 | .86734 | 33.940 | .000 |
| 7 | يساعد الاستثمار التعليمي المؤسسات التعليمية في العملية التوسعية وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية . | 3.8819 | .94178 | 32.899 | .000 |
| 8 | يحتل الاستثمار التعليمي في المؤسسات التعليمية أهمية خاصة في الدول المتقدمة . | 3.8463 | 1.00321 | 29.890 | .000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 9 | يساعد الاستثمار التعليمي في العملية التنموية والتي تحتاج إلى خلق فرص استثمارية متعددة . | 4.0125 | .82841 | 40.524 | .000 |
| 10 | يهدف الاستثمار التعليمي إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في المستقبل القريب . | 4.3455 | .85732 | 41.980 | .000 |
| 11 | يساهم الاستثمار التعليمي من تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة للدولة. | 4.2335 | .94073 | 41.841 | .000 |
| | لكل المحور | 3.8596 | 0.31169 | | |

يظهر الجدول (7 ) ان جميع فقرات المحور حصلت على وسط حسابي اعلى من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ اذ تراوحت الاوساط الحسابية ( 4.3455 – 3.4663 ) وتراوح الانحراف المعياري لفقرات المحور بين (1.09237 – .70448 ). اما درجة t لفقرات المحور تراوحت ما بين ( 41.980 – 27.022) وهي اعلى من درجة t الجدولية ، وان مستوى الدلالة لجميع فقرات المحور انت بمستوى 0,00 وهي اقل من 0,05 . اما المحور بشكل عام فقد كان اتجاه اجابات افراد العينة نحو الاتفاق بشده ، اذ بلغ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور على التوالي 3.8596 – .31169 ، أي انهم يؤيدون بشدة اهمية الاستثمار التعليمي .

**المحور الثاني: ( التمويل)**

**جدول (8)** اختبار One-Sample Test

| ت | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تمثل عملية التمويل الشريان الحيوي والذي يساعد القطاع الاقتصادي بمختلف مؤسساته بالأموال اللازمة لعملية الاستثمار . | 3.8176 | .90988 | 33.581 | .000 |
| 2 | يساهم التمويل الاستثماري للوحدات الاقتصادية في تحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام . | 3.6509 | .85995 | 31.688 | .000 |
| 3 | يهدف التمويل الاستثماري في التغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية . | 3.9145 | 1.01658 | 29.624 | .000 |
| 4 | يوفر التمويل الاستثماري الدعم المالي اللازم لخلق فرص عمل واستثمارات جديدة تساعد على رفع مستوى الاقتصاد | 4.1098 | .87564 | 33.973 | .000 |
| 5 | يساعد التمويل الاستثماري على انجاز المشاريع المعطلة و أخرى جديدة والتي بدورها يزيد الدخل القومي . | 4.2001 | .81237 | 36.824 | .000 |
| 6 | يساهم التمويل الاستثماري في تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها | 3.7854 | .85118 | 33.981 | .000 |
| 7 | يعتبر التمويل الاستثماري إحدى الوسائل الهامة التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية لمعالجة حالة العجز التي تعاني منها . | 4.1748 | .81561 | 38.089 | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 8 | يعد التمويل الاستثماري من أهم القرارات التي يجب أن تتخذها الوحدات الاقتصادية للمحافظة على سيولة الوحدات الاقتصادية وحمايتها من خطر الإفلاس . | 4.2345 | 1.12854 | 31.751 | .000 |
| 9 | تقوم الدولة بالاعتماد على التمويل الاستثماري وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها . | 4.1098 | .78729 | 38.816 | .000 |
| 10 | يساهم تنوع وأشكال وأساليب التمويل الاستثماري في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين . | 3.7428 | 1.23100 | 23.847 | .000 |
| | لكل المحاور | 3.9742 | 0.30960 | | |

يظهر الجدول (8 ) ان جميع فقرات المحور حصلت على وسط حسابي اعلى من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ اذ تراوحت الاوساط الحسابية ( 4.2345 – 3. 6509 ) وتراوح الانحراف المعياري لفقرات المحور بين ( 1.23100 – .78729 ). اما درجة t لفقرات المحور تراوحت ما بين ( 38.089 – 23.847 ) وهي اعلى من درجة t الجدولية ، وان مستوى الدلالة لجميع فقرات المحور انت بمستوى 0,00 وهي اقل من 0,05 . اما المحور بشكل عام فقد كان اتجاه اجابات افراد العينة نحو الاتفاق بشده ، اذ بلغ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور على التوالي 3.9742 – 30960. ، أي انهم يؤيدون بشده اهمية التمويل من اجل خف العبء على الموازنة العامة للدولة.

**المحور الثالث(رفع اداء الموازنة):**

**جدول (9)** اختبار One-Sample Test

| ت | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعد الموازنة العامة للدولة العنصر القيادي الوحيد للنظام المالي والاقتصادي وإدارة العلاقات والارتباطات المالية الخاصة بالدولة . | 3.9381 | .92965 | 32.016 | 0,00 |
| 2 | للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي . | 3.7801 | .98869 | 27.045 | 0,00 |
| 3 | توفر الموازنة العامة للدولة الانسيابية والمرونة المالية لجميع قطاعات الدولة من خلال تبويب النفقات والإيرادات | 4.1543 | .96552 | 35.347 | 0,00 |
| 4 | تهدف الموازنة العامة للدولة في الرقابة الكاملة على الدخل القومي من عملية الهدر والضياع والسرقة . | 3.8201 | .95523 | 29.199 | 0,00 |
| 5 | تسلك الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية لتمويل الموازنة العامة للدولة . | 3.9765 | .97885 | 30.359 | 0,00 |
| 6 | لم تعد الإيرادات التي تعتمدها الدولة المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة الى البلد . | 4.1653 | .98895 | 33.983 | 0,00 |
| 7 | تعاني الموازنة العامة للدولة انخفاض في قيمة الصادرات السلعية نتيجة ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الخارجية . | 3.9273 | .93995 | 30.986 | 0,00 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 8 | يساهم العجز المالي لعدة سنوات في الموازنة العامة للدولة في عدم تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية . | 3.7919 | .95637 | 29.923 | 0,00 |
| 9 | عدم وجود إطار منهجي واضح في سياسة الدولة المالية في تنظيم عملية الاستثمار والتمويل . | 4.0182 | .84964 | 35.379 | 0,00 |
| 10 | عدم كفاية مستوى التخطيط المالي في إعداد الموازنة العامة للدولة بالنسبة للتمويل الاستثماري . | 4.2128 | .87344 | 37.781 | 0,00 |
| 11 | يعد سوء إعداد القوانين والتعليمات المالية التي تنظم عمل الدولة من إحدى مسببات التدهور الاقتصادي الذي يعانيه البلد . | 3.2984 | .97004 | 33.981 | 0,00 |
| 12 | لم تعد الموازنة العامة للدولة تغطي كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية . | 4.0277 | .99730 | 32.178 | 0,00 |
| | | 3.9258 | 0.31648 | | |

يظهر الجدول (9 ) ان جميع فقرات المحور حصلت على وسط حسابي اعلى من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ اذ تراوحت الاوساط الحسابية ( 4. 2128 – 3.2984 ) وتراوح الانحراف المعياري لفقرات المحور بين (0.99730 – 84964 . ). اما درجة t لفقرات المحور تراوحت ما بين ( 37.781 –27.045 ) وهي اعلى من درجة t الجدولية ، وان مستوى الدلالة لجميع فقرات المحور انت بمستوى 0,00 وهي اقل من 0,05 . اما المحور بشكل عام فقد كان اتجاه اجابات افراد العينة نحو الاتفاق بشده ، اذ بلغ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور على التوالي 3.9258 – 31648. ، أي انهم يؤيدون بشده اهمية رفع اداء الموازنة.

**أ- اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة :**

لغرض اختبار مدى قبول او رفض فرضيات البحث استخدم الباحثون تحليل الارتباط وتحليل الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع التمويل ، والمتغير المستقل الاستثمار التعليمي ، وذلك باستخدام حزمة البرامج الاحصائية spss ، على النحو الاتي :

**الفرضية الاولى :** يوجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين الاستثمار التعليمي والتمويل .

**1- معامل ارتباط بيرسون**

يوضح الجدول (10) قيم معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير التابع التمويل و المتغير المستقل الاستثمار التعليمي

**جدول (10)** معامل ارتباط بيرسون

| Correlations | | | |
|---|---|---|---|
| | | **Multilingual Marketing** | **E-Commerce** |
| **Educational Investment** | **Pearson Correlation** | 1 | .767** |
| | **Sig. (2-tailed)** | | .000 |
| | **N** | 70 | 70 |
| **External funding** | **Pearson Correlation** | .767** | 1 |
| | **Sig. (2-tailed)** | .000 | |
| | **N** | 70 | 70 |
| **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | |

يتضح من الجدول اعلاه وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين المتغير المستقل الاستثمار التعليمي والمتغير التابع جذب التمويل الخارجي .

**1- معامل التحديد المصحح**

يتضمن الجدول (11) حساب معامل التحديد المصحح

**جدول (11)** معامل التحديد المصحح

| Model Summary | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Model** | **R** | **R Square** | **Adjusted R Square** | **Std. Error of the Estimate** |
| 1 | .767[a] | .585 | .577 | .23765 |
| a. Predictors: (Constant), Educational Investment | | | | |

يتضح من الجدول السابق ان قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0,577 وهي تمثل قدرة المتغير المستقل على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع جذب التمويل الخارجي ، ويرجع باقي النسبة الى الخطأ العشوائي في التقدير او لعدم ادراج متغيرات مستقله ضمن النموذج .

**2- اختبار تحليل التباين ANOVA** : يوضح الجدول التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار :

**جدول (12)** اختبار تحليل التباين

| ANOVA[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Model** | | **Sum of Squares** | **Df** | **Mean Square** | **F** | **Sig.** |
| 1 | **Regression** | 4.395 | 1 | 4.395 | 76.859 | .000[b] |
| | **Residual** | 3.025 | 68 | .053 | | |
| | **Total** | 7.330 | 69 | | | |
| a. Dependent Variable: External **f**unding | | | | | | |
| b. Predictors: (Constant), Educational Investment | | | | | | |

يتبين من الجدول السابق ان قيمة اختبار ( F ) بمقدار 76.859 وبمستوى معنوية اقل من 0,05 مما يدل على معنوية النموذج الاحصائي المستخدم ، ويؤكد على تأثير المتغير المستقل الاستثمار التعليمي على المتغير التابع جذب التمويل الخارجي ، بمعنى ان درجة الاستثمار التعليمي تؤثر تأثيرا جوهريا على جذب التمويل الخارجي وذلك بمستوى معنوية اقل من 0,05 .

**3- معادلة الانحدار** : يمثل الجدول التالي معادلة الانحدار

**جدول (13)** معاملات نموذج الانحدار

| Coefficients[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Model** | | **Unstandardized Coefficients** | | **Standardized Coefficients** | **T** | **Sig.** |
| | | **B** | **Std. Error** | **Beta** | | |
| 1 | **(Constant)** | .618 | .360 | | 1.695 | .089 |
| | **Educational Investment** | .808 | .085 | .767 | 8.775 | .000 |
| a. Dependent Variable: External **f**unding | | | | | | |

يتضح من خلال الجدول اعلاه معنوية المتغير المستقل التسويق متعدد اللغات وذلك باستخدام اختبار t بمستوى معنوية اقل من 0,05، و هو ما يتوافق مع نتائج تحليل الارتباط السابق .

ومن الدول السابق يمكن استنتاج قيم معلمات معادلة الانحدار على النحو الاتي :

External **f**unding = .618 + .808 Educational Investment

مما سبق يتضح صحة الفرض الاول القائل بوجود علاقة ارتباط معنوية طردية وعلاقة تأثير بين الاستثمار التعليمي وجذب التمويل الخارجي .

**الفرضية الثانية :** يوجد علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار ورفع اداء الموازنة .

1- معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول ( 14 ) قيم معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير التابع رفع اداء الموازنة و المتغير المستقل رفع اداء الموازنة.

**جدول (14)** معامل ارتباط بيرسون

| **Correlations** | | | |
|---|---|---|---|
| | | **Educational Investment** | **Budget** |
| **Educational Investment** | Pearson Correlation | 1 | .836** |
| | Sig. (2-tailed) | | .000 |
| | N | 70 | 70 |
| **Budget** | Pearson Correlation | .836** | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | .000 | |
| | N | 70 | 70 |
| **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | |

يتضح من الجدول اعلاه وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين المتغير المستقل الاستثمار التعليمي والمتغير التابع رفع اداء الموازنة.

2- معامل التحديد المصحح : يتضمن الجدول (15 ) حساب معامل التحديد المصحح

**جدول (15)** معامل التحديد المصحح

| **Model Summary** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Model** | **R** | **R Square** | **Adjusted R Square** | **Std. Error of the Estimate** |
| 1 | .836[a] | .698 | .693 | .15977 |
| a. Predictors: (Constant), Educational Investment | | | | |

يتضح من الجدول السابق ان قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 693. وهي تمثل قدرة المتغير المستقل على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع رفع اداء الموازنة ، ويرجع باقي النسبة الى الخطأ العشوائي في التقدير او لعدم ادراج متغيرات مستقله ضمن النموذج .

3- اختبار تحليل التباين **ANOVA** : يوضح الجدول (16)التالي نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار :

**جدول (16)** نتائج اختبار تحليل التباين لمعادلة الانحدار

| **ANOVA[a]** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Model** | | **Sum of Squares** | **Df** | **Mean Square** | **F** | **Sig.** |
| **1** | **Regression** | 3.388 | 1 | 3.388 | 126.877 | .000[b] |
| | **Residual** | 1.459 | 68 | .023 | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **Total** | 4.847 | 69 | | | |
| a. Dependent Variable: Budget | | | | | | |
| b. Predictors: (Constant), Educational Investment | | | | | | |

يتبين من الجدول السابق ان قيمة اختبار ( F ) بمقدار 126.877 وبمستوى معنوية اقل من 0,05مما يدل على معنوية النموذج الاحصائي المستخدم ، ويؤكد على تأثير المتغير المستقل الاستثمار التعليمي على المتغير التابع رفع اداء الموازنة ، بمعنى ان درجة الاستثمار التعليمي تؤثر تأثيرا جوهريا على رفع اداء الموازنة وذلك بمستوى معنويه اقل من 0,05 .

4- معادلة الانحدار : يمثل الجدول التالي معادلة الانحدار

**جدول (17)** معاملات نموذج الانحدار

| Coefficients[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Model** | | **Unstandardized Coefficients** | | **Standardized Coefficients** | **T** | **Sig.** |
| | | **B** | **Std. Error** | **Beta** | | |
| **1** | **(Constant)** | 1.186 | .261 | | 4.039 | .000 |
| | **Educational Investment** | .738 | .072 | .852 | 11.422 | .000 |
| a. Dependent Variable: Budget | | | | | | |

يتضح من خلال الجدول اعلاه معنوية المتغير المستقل الاستثمار التعليمي وذلك باستخدام اختبار t بمستوى معنوية اقل من 0,05، و هو ما يتوافق مع نتائج تحليل الارتباط السابق .

ومن الدول السابق يمكن استنتاج قيم معلمات معادلة الانحدار على النحو التالي :

Budget=1.186 + .738Educational Investment

مما سبق يتضح صحة الفرضية الثانية القائل بوجود علاقة ارتباط معنوية طردية وعلاقة تأثير بين الاستثمار التعليمي ورفع اداء الموازنة.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**أولاً:- الاستنتاجات**

توصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات اهما:-

1- يعد الاستثمار هو الاستغلال الامثل للموارد اذ كانت مالية او اصول يمكن من خلالها خلق موارد جديدة ذات ارباح نقدية او منفعة اقتصادية كتوفير فرص عمل وغيرها ولفترات طويلة اكثر مما كانت عليه قبل ذلك .

2- يعد الاستثمار التعليمي من الانواع الحديثة للاستثمارات لما له من الأهمية البالغة في رفع المستوى المالي والعلمي على حدا سواء.

3- عدم وجود إطار منهجي ضمن سياسة الدولة المالية في تنظيم عملية الاستثمار .

4- عدم كفاية مستوى التخطيط المالي في اعداد الموازنة العامة بالنسبة للتمويل الاستثماري مما سبب نقص التمويل المستمر لبرامج الاستثمار العام.

5- سوء اعداد القوانين والتعليمات والتي تنظم الية وعملية الاستثمار وكذلك زيادة التعقيد في طريقة التعامل ما بين القطاعين العام والخاص .

6- لم توجد دراسات كافية وكذلك عدم اهتمام الكتاب والباحثين بصورة كافية عن دور الاستثمار

التعليمي وحسب الانواع المذكورة في البحث في عملية التنمية الاقتصادية للبلد .

7- هناك علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة احصائية بين الاستثمار التعليمي وبين جذب التمويل الخارجي ، وكذلك بين الاستثمار التعليمي وبين رفع اداء الموازنة العامة .

**ثانياً:- التوصيات**

توصل الباحثون الى مجموعة من التوصيات اهمها :-

1- ضرورة تفعيل السياسة الاستثمارية للدولة في المرحلة الراهنة والذي يعتبر شرط أساسي للانتقال إلى النمو المستدام في الاقتصاد العراقي من خلال العمل على تنويع اشكال وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية.

2- ضرورة العمل على التطوير والتغير في السياسة المالية للدولة وخاصة في مسالة الاستثمار .

3- اعداد خطة استراتيجية ضمن الموازنة العامة هدفها دعم عملية الاستثمار من انشاء صناديق استثمارية داخل جميع القطاعات الحكومية او صناديق ضمن الادارات المحلية للمحافظات لدعم الاستثمار.

4- ضرورة قيام الدولة في اعداد القوانين والتعليمات التي تسهل عملية الاستثمار وازالة جميع انواع التعقيد ما بين القطاعيين العام والخاص .

5- توفير البيئة المناسبة والخصبة لجذب المستثمرين من القطاع الخاص للدخول في جميع تشكيلات القطاع الحكومي .

6- ضرورة حث الكتاب والباحثين وكذلك طلاب الدراسات العليا من خلال كتابة رسائلهم واطاريحهم عن موضوع الاستثمار التعليمي والذي يعتبر احد الحلول الناجحة في دعم الموازنة العامة للدولة .

7- ضرورة تطبيق نظام الاستثمار التعليمي في جميع الجامعات العراقية لما لها من ارتباط معنوي كبير في جذب التمويل الخارجي وبتالي تساهم من دعم الموازنة العامة للجامعات.

**المصادر**


1 - العربي ،محمد ساكر ( محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية) جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006 ، ص 14- 15 .

2 - خوني ، رابح - حساني ، رقية ( المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2008 ، ص 96- 97- 99 .

3 - الشيخي ، حمزة - الجزراوي ، إبراهيم ( كتاب الإدارة المالية الحديثة ) دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998 ، ص: 20

4 - طايل ، مصطفى كمال السيد ( القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية) مطابع غباشي، طنطا- مصر، 1999 ، ص: 103

5 - قراوي ، أحمد الصغير ( محددات وموجهات الاستثمار من منظور إسلامي) الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 25 - 28 ، ايار 2003 ، ص: 655 .

6- صالحي ، صالح (المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ) دار النشر للفجر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الاولى 2005 ، ص: 392 .

7 - أبوبكر ، أيمن عبد الله محمد ( مدونة مبادئ التمويل والاستثمار المحاضرة الاولى ) /https://ay83m.wordpress.com

8- القرا ، صالح محمد (مدونة للعلوم المالية والادارية //sqarra.wordpress.com/budjet3/) .

9- إدلبي ، منى محمود ( سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006 ، ص 86 - 87.

10- رمضان ، زياد (مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي) الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، عمان، 1998 ، ص 37.

11- بعداش ، عبد الكريم ( الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 ) رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، 2005 – 2008 .

12- عبيد ، سعيد توفيق( الاستثمار في الأوراق المالية) مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998 ، ص 23 .

13- الحسني ، عرفان تقي ( التمويل الدولي) الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 م ، ص 54 .

14- حاج قويدر، قورين ( مفهوم التمويل الدولي ) منتدى المحاسبيين العرب ، 2007 .

15- عليوي ، نجم عبد ( دراسة وتحليل الموازنة هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003 -2007 ) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2009

16- رزوقي ، حنا (كتاب المحاسبة الحكومية ) سنة 1970 ، ص 42 .

17- شكري ، فهمي محمود ( الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق ) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1990م

18- الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، و الجنابي ، د. طاهر موسى ( إدارة الموازنات العامة ) عمان / دار زهران للنشر ، 1999م .

19- قطب ، محمد إبراهيم ( الموازنة العامة للدولة ) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978م .

20- قطب مصطفى سانو ( لاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي ) دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2000 .

21- سهام بن ساهل ( استراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة ) مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ،1996 .

22- سلوم ،حسن عبد الكريم ، المهايني ، محمد خالد(الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة )، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون ،2007.

23- ميلودي ،عبد العزيز (محددات تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية )، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2007.

24- عطية ، حليمة (دور السوق المالية في تمويل الاستثمارات) ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2015.

25- خالد، جميل (اساسيات الاقتصاد الدولي )، الطبعة الاولى ، الاكاديمية للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن،2014.

26-نصر الدين، النمري (الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري )، رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، الجزائر ،2009.